

الرأسمالية الرقمية إقطاع العصر الحديث

شركات الإنترنت.. خطر أكبر من الرقابة وتوجيه السلوك



تتعامل شركات غافام مع الفضاء السيبراني كأرض جديدة صالحة للاستغلال، على غرار الشركات المنجمية أو البترولية، ولكنها لم تستخرج بترولاً ولا نحاساً بل معلومات مستخدمى الإنترنت. وبذلك تحوّل الويب إلى فضاء تجاري وطريقة حكم تقوم على اللوغاريتمات، فتتصرف في المصائر والسلوكيات تصرف الأسياد مع رعاياهم زمن الإقطاع، وما لبثت أن تحولت هي نفسها إلى منظومة إقطاعية.

أبوبكر العيادي
كاتب تونسي

استبشر العالم بالثورة الرقمية، كثورة أنثروبولوجية خالصة أدخلت الـ"هومو سايبينس" في عالم جديد الغيت فيه المسافات، وتوطدت العلاقات، وبدا أن المعاملات أسير من ذي قبل، وأن المستجذبات قادرة على تقديم الأجوبة الشافية لكل مشكلة، ولكن ما لبثت هذه الثورة أن كشفت عن مساوئ كبرى فاقت ما توقعه جورج أروويل في روايته الشهيرة "1984".

ولئن أوضح بعض المحللين دور هذه الثورة في خلق مجتمع رقابة، وتوجيه سلوكيات الفرد وميوله، فإن آخرين كشفوا عن أفات أخرى لا تقل عنها خطورة، من أهمها المظهر الاحتكاري للشركات العملاقة "غافام" (غوغل، أبل، فيسبوك، أمازون، مايكروسوفت) وطابع أساليبها العدوانية للسيطرة على الحياة الفردية والجماعية.

التغيير عبر التدمير

لفهم الدور الحقيقي لعملاقة الإنترنت في حياتنا اليومية، ينبغي الوقوف على الدينامية الداخلية للعلاقات التي تربط تلك الشركات بالمجتمعات البشرية، ودورها في الرأسمالية المعاصرة. بمعنى آخر ينبغي تبين الاقتصاد السياسي للمنظومة الرقمية ومرتكزات هذا العامل الذي صار محورياً في التنظيم الاجتماعي. ذلك ما قام به عالم الاقتصاد الفرنسي سدريك دوران في كتاب بعنوان "الإقطاع التكنولوجي".

مصير الرأسمالية ليس مجتمع بشر أحرار كما ادعى الليبراليون بل هو عودة إلى شكل المجتمع الإقطاعي

في كتابه حلل دوران طرق اشتغال الاقتصاد الرقمي للكشف عن العلاقات الاجتماعية التي يفترضها ذلك الاقتصاد، وبين أن تلك العلاقات شبيهة بالاقتصاد الإقطاعي، فالصلة بين الشركات الرقمية متعددة الجنسيات والشعوب هي في رأيه علاقة الأسياد برعاياهم، وسلوكهم

الإنتاجي أقرب إلى الاستيلاء الإقطاعي منه إلى التنافس الرأسمالي. وقد بسط دوران دراسته تلك لتشمل التطور التاريخي للرأسمالية من جهة، وطبيعة الاقتصاد الرقمي من جهة ثانية. وفي رأيه أن هذا التحليل الخائبي هو الذي يسمح بفهم "فرضية الإقطاع التكنولوجي" التي توهم بأن الرقمنة تمثل نزوة الرأسمالية الحديثة، والحال أنها سوف تدخل العالم في انتكاس كبير. يجد هذا الانتكاس جذوره في الأيديولوجيا التي فرضت نفسها في التسعينات باسم الأمل التكنولوجي، وسمحت بتدعيم الحركة النيوليبرالية وتسريع نسقها، إذ تلا توافق واشنطن في الثمانينات توافق "وادي السيليكون" الذي وعد بكفاية الرأسمالية ونجاحها، وحمل نفس المتطلبات السابقة، أي وضع الدولة في خدمة رأس المال، والقيام بإصلاحات هيكلية تخص مرونة الشغل والأسواق والتمويل، وهي الثيمات الطوباوية لمرحلة السبعينات، تلك التي كان هدفها إعادة منح الثقة للرأسمالية. ومن هنا جاء الإلحاح على "التدمير الخلاق" كوسيلة لذلك التغيير المتجدد. غير أن الإنجاز العملي لتلك الأيديولوجيا الكاليفورنية يخالف أساطيرها المؤسسة الخمس، كما بين دوران.

أولاً، إن إعادة تقوية الفعالية عن طريق الستارت أب (وتطلق على الشركة الناشئة الجديدة في مجال التكنولوجيات الحديثة على الإنترنت) ولدت احتكارات

ضخمة تحولت فيها الجموح والجرأة إلى شرارة ضارية للاستحواد على مشاريع الآخرين، أي أن استئثار التنافس في الثمانينات الذي ارتبط بالتطور التكنولوجي كان وجيزاً. ثانياً، إن الاستقلالية في العمل تحولت إلى مراقبة عامة وتعرّيز للسلطة السياسية للشركة. ثالثاً، إن الوعد بقاافة انفتاح وحركة انقلب إلى عملية استقطاب متنامية بين المناطق التي انتفعت بتلك التنمية وبين التي تركت جانبا. ورغم الخطب المطننة، فإن المجتمع الرقمي فرض وجوده في بعض المراكز الحضرية فقط، فتبخرت فقرة تعدد نماذج من "وادي السيليكون" عند اتصالها بالواقع، ما أوجد تفاوتاً اجتماعياً وجغرافياً أهمل مسعى لا يرى سوى حصة الخاسرين في "التدمير الخلاق". رابعاً، إن الوعد بازدهار عام لم يحصل، فرغم مظاهر التجديد، استنفدت مكاسب الإنتاجية، ما اضطر الرأسمالية إلى الضغط على العمل، فعمقت بذلك التفاوت، خامساً، إن الوعد بتراجع الدولة لم يتّم فالشركات الرقمية لا تزال حتى اليوم في حاجة إلى دعمها.

الإقطاعية الرقمية

إن كل تلك الوعود لم تتحقق. ولفهم هذا الإخفاق، يخصوص دوران في طبيعة "الهيمنة الرقمية"، ليبين أن كل شيء بدأ بالنموذج الاقتصادي الذي يشترك فيه

الذي صار أقوى وسيلة للحصول على القيمة. بيد أن هذه الرأسمالية ليس لها سوى الحلبة، أي المظهر، إذ لا يمكن أن تلخص الاقتصاد السياسي للعالم الرقمي في عملية بسيطة لمراكمة رؤوس الأموال بشكل يمكن مواجته بتعديلات، على طريقة القوانين التي صدرت في بداية القرن العشرين لمنع الاحتكار، ذلك أن علماء الاقتصاد النيوليبراليين لا يقيمون وزناً لخصوصية الربح الرقمي الذي يمثل

تغيراً في طبيعة نمط الإنتاج، ولا لعلاقة التبعية بين الأفراد والمنصات. صحيح أن الفرد يملك حرية مقاطعة الإنترنت والاستغناء عن تلك الخدمات، ولكن الثمن هو تهيمشه اجتماعياً، على غرار الخدم الذين يرمون الفرار للتحري من ملكية السيد. ما يعني أن القدرة على استخلاص القيمة لم تعد اقتصادية، بوصفها خياراً لأفراد أحرار، بل تحولت إلى ظاهرة التقاط واستيلاء يُرغم فيها الفرد على دفع

سهمه كي يعيش عيشة طبيعية، وهذا الإرغام لا علاقة له بالسوق، فالخدمات الرقمية الكبرى هي إقطاعات لا يمكن الفرار منها" كما يقول دوران.

تجنب الانهيار

استهدى سدريك دوران بأعمال مؤرخي القرون الوسطى، ليستخلص أن الإقطاع يتسم بأولوية علاقات الهيمنة بين الأسياد ورعاياهم، وأنه كان يقوم على مبدأ عام لتركيز الثروة واستهلاكها، وأن الاستغلال الاقتصادي للسكان من قبل الطبقة الأرستقراطية كان قائماً على الإكراه بدل التعاقد. ومن ثم، يمكن الحديث عن الإقطاع التكنولوجي، لأن الاقتصاد الرقمي يعتمد أولاً وقبل كل شيء على آلية الاستحواد، بل إنه سيجعل من الممكن فهم التحولات الحالية للرأسمالية بشكل

كل نشاط الاقتصاد الرقمي: استعمال المعطيات ومعالجتها باللوغاريتمات التي تزداد دقة كلما ازدادت المعطيات وفرة، وبذلك صار لاستراتيجيات غزو الفضاء السيبراني نفس الغاية مهما كان البنس الأصلي، أي السيطرة على فضاءات الملاحظة والتقاط المعطيات الصادرة عن الأنشطة البشرية.

وصار منطق التوسع هذا يسيّر كل شيء، وما لبث أن ألغى الحلم الهيبتي الذي نجمت عنه الأيديولوجيا الكاليفورنية، فباتت الحكمة اللوغاريتمية تسعى إلى إنتاج المتوقع باستمرار، وتحبس الفرد في عالم لا يستطيع النفاذ منه. وهذا يجعل على ما أسمته شوشان زويوف "رأسمالية المراقبة"، ولكن دوران يذهب أبعد من ذلك، إذ يؤكد أن ما يتّم تجميعه ليس المعطيات في حد ذاتها بل ما تمثله من قوة اجتماعية. بعبارة أخرى، عندما تمتلك الشركات تلك المعطيات، فإنها لا تتكفي بقراءتها، بل تستثمرها لخلق ما وراها، أي خدمات جديدة، ومنتجات جديدة، وإدمان جديد.

هذه الظاهرة هي التي تسمح باستغلال القوة الجماعية لتردّها في شكل سلطة، وهنا تتجلى المسألة الإقطاعية، فالمنصات تحولت إلى إقطاعات (الإقطاعية هي مجموع ما يملكه الإقطاعي من أراض وما عليها)، ليس لأنها تعيش على "أرض رقمية" ماهولة بالمعطيات فحسب، وإنما أيضاً لأنها تقم حواجز صارمة على خدماتها، تلك الخدمات التي تغدو أساسية لا غنى عنها لكونها صادرة عن القوة الاجتماعية. يقول دوران "الخدمات التي تبيعها إياها تلك الشركات تتمثل أساساً في إعادة قوتنا المشتركة في شكل معلومة تتكيف مع كل واحد وتناسب ميوله، وبذلك تجعل حياتنا مغلولة إلى خدماتها". على غرار الإقطاعات التي كانت قائمة على السيطرة على أرض تشد إليها الرعايا العاملين فيها، فقد كان الأسياد يعيشون على القوة الاجتماعية التي تستغل الأرض ويحولونها إلى سلطة يفرضونها على أولئك الرعايا الشبهيين بالعبيد. وكانت تلك المنظومة تسمح بتمركز السلطات السياسية والاقتصادية المتنافسة.

ويمكن منطلق هذه الإقطاعية التكنولوجية في خلق القيمة، ولكن بخلاف الربح التقليدي الناتج عن الأرض أو الاحتكارات الاقتصادية، يستند الربح غير الملموس للأصول الرقمية إلى القدرة على تنمية الأرباح بشكل متسارع، لا يستثنى من ذلك حتى الاحتكار الفكري

الأفراد مسجونون من قبل شركات الإنترنت

أفضل، والوقوف على أثر إحلال النموذج الاقتصادي غير الإنتاجي أي الإقطاعية في نموذج إنتاج عميق هو الرأسمالية. ويمكن أيضاً التأكيد على أن التغيير المصاحب لتطور تقنيات المعلومات يؤثر على أسس نمط الإنتاج ويزعزع استقرار مبادئه الأساسية، ويؤدي ظهور تعطل العلاقات التنافسية لصالح علاقات التبعية، ما يعطل الآليات الكلية ويجعل الاستحواد مقدماً

على الإنتاج. والخلاصة أن المصير الطبيعي للرأسمالية ليس مجتمع بشر أحرار كما ادعى الليبراليون بل هو عودة إلى شكل المجتمع الإقطاعي، وما التهييل الذي يقابل به تجديد "الستارت أب" سوى أحد عوامل التسريع بجعل الرأسمالية إقطاعية، مع نمط إنتاج جديد يخالف الرأسمالية المالية. لقد سعى الإنسان إلى الصمود في وجه الإقطاعية، ثم تخلص منها حين أنشأ المزارعون والتجار في إنجلترا إبان القرن السادس عشر نمط إنتاج جديد سوف ينتشر لاحقاً في سبتي البلدان الأوروبية، والرهان الذي طرح اليوم أمام التكنولوجيا الإقطاعية هو أن يستفيد الإنسان من دروس التاريخ كي يجنب نفسه جرائر انهيار الرأسمالية.



سدريك دوران:

الخدمات التي تبيعنا إياها شركات الإنترنت هي إعادة قوتنا المشتركة في شكل معلومة تتكيف مع كل واحد وتناسب ميوله